

دروس من أزمة اليونان تخصصنا: استعراض متسلسل للوقائع العنيدة وتجربة وزير الاقتصاد المقال.. وعصايات المراهقين، معضلة المدن الصومالية: تجربة الكاتب الشخصية ومدى انتشار الظاهرة، وأسبابها.

«عاصفة الحزم» سفودت خطة شوارزكوف في العراق ولكن بشكل قاصر، وهي تواجه استعصاءات قوسية، و«الاسمي نازح»: طفلة تنسال أبها في اليمن: هل نامت الحرب؟ والزواية الحمراء: نظريتان حول المكسيك،.

«لا تمنوا بالمران على الفقراء»: مخطط لتحويل عشش الكفراوي في قلب القاهرة إلى مجمع فخم بمصادرة بيوت الفقراء وفوق ذلك التعالي عليهم! وتمنيات لعيد الأضحى في بآلف كلمة وحلم.

4 3 2

«يا حنيني لبلادي» ليست حلاً!

حول تعثر مدينة «روابي» في الضفة الغربية



ماكيت مشروع «روابي» بالقرب من رام الله

بين العديد من المؤشرات التي تلخص الحالة التنموية الفلسطينية، والتباين في الظروف المعيشية للأسر الفلسطينية في مختلف أماكن تواجدهم، فإن وضع الشعب الفلسطيني يخضع لقوانين مختلفة تفيد أو تحفز أنماط المساكن ومشاريع الإسكان. نجد الفلسطينيين في إسرائيل (1.4 مليون) مكثسين في بيوت قروية عائلية ضمن المساحات الضيقة المخصصة للبناء، وما يقارب 1.8 مليون فلسطيني في قطاع غزة مجبرين على إقامة أبراج سكنية في المدن بالقرب من مخيمات اللاجئين المكتظة بالبشر، بينما القيود الإسرائيلية الصارمة على البناء في القدس المحتلة تؤدي إلى نزوح جزء من سكانها الفلسطينيين الـ300 ألف باتجاه ضواحي القدس/رام الله المشتركة، حيث لا قانون إسرائيلي أو فلسطينياً يراقب عملية تشييد أبراج سكنية عشوائية دون بنية تحتية ملائمة.

أما في مدن وقرى مناطق «أ» و«ب» في الضفة الغربية (40 في المئة من مساحة الضفة، و90 في المئة من سكانها، وهم 2.8 مليون إنسان)، فإن القانون الفلسطيني يسهل قدر الإمكان التوسع العمراني الأفقي والعمودي، فأصبحت هذه المناطق تظهر خليطاً غريباً من العمارة الفلسطينية القديمة، وتلك المشيدة في فترة الحكم الأردني، ومن العمارات السكنية المشتركة الجديدة نسبياً، ثم تنتشر الظل بل القصور العائلية المنفردة، والتي كثيراً ما تعود لغربيين وتبقى مغلقة غالبية السنة، ناهيك عن الضواحي الفقيرة والمخيمات التي لا تتبع أي نمط أو قانون محدد سوى الحاجة لفرقة أو طابق إضافي مع نمو العائلة العادي. أما في مناطق الأغوار وجنوب الخليل الواقعة في منطقة «ج» والتي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، فإن أكواماً من الكتل الإسمنتية وصفائح الزنك والخيام وغيرها من المباني المؤقتة، تأوي ما يزيد على 100 ألف فلسطيني يعيشون في ظروف ليست أفضل من تلك السائدة في مخيمات إخوانهم اللاجئين في سوريا ولبنان، الذين يفرّون إلى أوروبا حين يستطعمون، هاربين من الموت وانعدام المأوى والمكمل.

الفلسطيني يريد بيته

ضمن هذا المشهد العام، فإن آخر «صرعة» سكنية فلسطينية هي مشاريع «الإسكان» الكبيرة التي بدأت تظهر شمال منطقتي رام الله (حيث توجد مساحات كافية في مناطق «أ» و«ب» يمكن البناء فيها دون تدخل إسرائيلي مباشر)، مثل «ضاحية الريحان» التي شيدها صندوق الاستثمار الفلسطيني التابع لـ م.ت.ف.، ثم «الحي الدبلوماسي» المخصص لوظفي القطاع العام، وغيرها من المشاريع التي تحمل أسماء فخمة ومطمئنة، مثل «ريف» أو «الغدري»، وتسيء السكن سكان من الطبقات الوسطى والرأسمالية الناشئة إلى هذه المستوطنات البشرية المخططة والمسيجة. هنا تعرض الشقق أو البيوت بأسعار تتراوح بين 70 ألف دولار و300 ألف، وهي تحاكي (باللون الفلسطيني الخاص) مخططاتها في المشاريع السكنية في دول الخليج العربي ومصر ولبنان.

ولا شك أن أضخم هذه المشاريع وأكثرها طموحاً وكلفة وإدعاءً، هي «مدينة روابي» التي تتم إقامتها باستثمار مشترك قفري/فلسطيني (75 في المئة للأول و25 في المئة للثاني)، قدر أصلها 700 مليون دولار، لكن تضاعف إلى أكثر من مليار دولار ضمن آخر تصريحات رسمية. يفترض بناء أكثر من 5000 شقة في 23 «حي»، تنفذ من

خلال شركة «بيتي» التي يرأسها رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري.

أحلى طلة

منذ الإعلان عن مشروع المدينة عام 2008، تم اعتبارها من قبل السلطة الفلسطينية كمشروع وطني «إنمائي» يستحق دعم الدول المانحة والبدء بتنفيذه خلال السنوات اللاحقة، أصبحت مدينة روابي العتيدة موضع جدل ونقد وإثارة في الساحة المحلية، لما تتضمنه من قيم حياة ليبرالية وأنماط سكن غير مألوفة في المجتمع الفلسطيني، وتعاون فني وتجاري مع شركات إسرائيلية وإدارة المدينة الإسرائيلية التي نصبت إشارات السير باتجاه روابي على جميع الطرقات المؤدية إليها جنوباً وشمالاً. ناهيك عن الملاحظات المعمارية حول شكل المباني السكنية والتخطيط الحضري (التي يقال بأنها تشبه المستوطنات الإسرائيلية)، خاصة وأن المدينة زرعت بين عدد من القرى الفلسطينية المحيطة بها في أجمل المناطق الجبلية وأكثرها إطلالة في منطقة شمال رام الله.

كما يعتبر بعض الباحثين أن عملية شراء الأراضي المقامة عليها المدينة الجديدة تميزت ببعض الإجحاف بحق أقاربها الفلاحين الصغار ووسائل عيشهم، الذين باعوا مساحات الأرض بأسعار تراوحت بين ألف إلى ثلاثة آلاف دينار أردني قبل الإعلان عن المشروع، ثم بيعت فيما بعد بخمسة أضعاف ذلك أو أكثر إلى الشركة العقارية المالكة، مما عجل من تدخل السلطة الفلسطينية لاستملاك ما لم يمكن

شراؤه من خلال اقتطاع أراضٍ من ثلاث قرى محيطة وضمها لمنطقة نفوذ مدينة روابي.

كل هذه المسائل، والمزيد منها، نوقشت باستضافة في الشارع الفلسطيني وفي وسائل الإعلام المحلية والإسرائيلية الدولية، وصلت ربما إلى درجة الملل، وصوّت إلى الجامعات (هناك عدد من الأطروحات والدراسات العلمية أنجزت مؤخراً حول الأبعاد الأنثروبولوجية والجغرافية والسياسية لهذا المشروع). تنشط دوائر إعلام روابي في الترويج والتسويق من خلال حملات دعائية واسعة النطاق، تبرز ميزات هذه المدينة المخططة، «الخضراء» في استخدامها للطاقة، «الأكيكة» في توظيفها للتقنيات العلمية، وأن «الموفرة» لـ5000 فرصة عمل جديدة، «المجهزة» بأسواق ومدارس وحدائق وأماكن عبادة ومنطقة صناعية. يحدث ذلك من خلال شعارات مغرية مثل «أفضل شقة بأحلى حي وأحلى طلة»، وتكليف الموسيقار العراقي الكبير إمام المدهفي

بتأليف أغنية إعلامية خاصة: «روابي يا حنيني لبلادي» وأن نجح إعلام روابي أكثر من مرة بتصوير عملية بناء المدينة كمشروع وطني يضع حداً لاستيطان الإسرائيليين (هناك مستوطنة «عتريبت» مقابل موقع المدينة)، وأن 18 شهراً بشبكة المياه لتغطية احتياجات أول ألف شقة، هو بمثابة «انتصار في معركة حقوق المياه الفلسطينية»، أبعد من ذلك، هدّدت شركة «بيتي» بداية العام الحالي بمقاضاة أحد مراكز الأبحاث الفلسطينية بتهمته التشنيع (والمطالبة بدولار واحد كإضرار رمزية) بسبب تقرير نقدي

حول روابي نشره الأخير، يبدو أنه كان غير دقيق وحمل اتهامات شديدة، واضطر المركز فيما بعد إلى التبرؤ منه مقابل تراجع شركة «بيتي» عن الملاحقة القانونية، وإصدار بيان مشترك مع مركز الأبحاث المعني.

كل هذه الإشكالات والخلافات تعتبر «كومة» في ميزان الجدل حول روابي، مقابل «كومة» التحديات المالية والاستثمارية التي تواجه «بيتي» في بيع شققها الـ5000 في سوق عقاري يتميز بفاغض ملحوظ من الشقق بمثل هذه الأسعار غير المسبوقة في المنطقة (يقدر الفائض بـ14000 مسكن في الضفة الغربية عام 2015). لا تبوح الشركة رسمياً بأرقام حول عدد الشقق المباعة حتى 2015 وخصائص السكان الجدد، لكن إعلانهما روج منذ 2013 أنه تم بيع أكثر من 600 شقة، بينما آخر الأنباء تؤكد أن 200 مسكن بدأوا باستلام شققهم وأن ثلاثة أحياء باتت مسكونة. حسب بعض المصادر، فإن نسبة ملحوظة من الشقق تم شراؤها من قبل عائلات فلسطينية من داخل إسرائيل تبحث عن مسكن ثانٍ لقضاء نهاية الأسبوع بعيداً عن قرانهم، وآخرون من مناطق الضفة يريدون شراء شقة في روابي كاستثمار دون الإقامة فيها. في زيارة ميدانية إلى الموقع، يلاحظ أن أهم المنشآت العامة المشتركة ما زالت غير منجزة، وهناك عدد محدود من العمارات السكنية جاهزة، والمدينة لا زالت أشبه بورشة مغبرة ضخمة، وليست مكاناً للاقامة الحضرية. كما أن لقاءً نظراً ليلاً على كاميرات الليث المباشر على موقع المدينة تظهر عمارات وشوارع مظلمة. (http://www.rawabi.ps/cams.php?page=no)

حل لمشاكل روابي يرضي الجميع؟

هناك عوامل عديدة قد يعزى إليها عدم الإقبال الكبير على طلب شقق في روابي، منها الفائض المذكور لهذه الفئة السعريّة من المساكن، وتراجع الثقة العامة بتنفيذ المشروع الكامل ضمن مهلة زمنية معقولة، وبعد المدينة عن رام الله وخدماتها المختلفة، ناهيك عن إجماع الفلسطيني العادي عن الانسلاخ عن قريته أو مدينته لصالح المشاركة في اختيار اجتماعي محفوف بالمخاطر وعدم اليقين. اعترف بشار المصري نفسه في أكثر من مقابلة هذه السنة بأن المشروع يواجه أزمة مالية، دون التفصيل حول إذا ما كان مصدرها خلافت محاسبية مع الشركاء القطريين كما أشيع، أم التأخير المتكرر في إطلاق المدينة، أو قلة الطلب على هذا النمط من المساكن في بيئة تميزت بغياب النمو الاقتصادي للسنتين الأخيرتين. وعلى الرغم من هذه المصاعب التي لا تحبب عزيمة بشار المصري بالضي في المشروع، فإنه يبدو أن الاستثمار في روابي لم يكن مالياً فقط، بل أن هناك توافقاً سياسياً إسرائيلياً وفلسطينياً، رسمياً ودولياً وعربياً، على أهمية المشروع. ومن المتوقع بالتالي أن يتم إنجاز بناء عمارات المدينة مهما تعثرت أو طالّت عملية التسويق. ومثلها مثل البنوك الأميركية، التي تدخلت حكومات الغرب لإنقاذها عند اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإنه يبدو أن المشروع أكبر من أن يسح له بالفشل (too big to fail)، حتى ولو بقيت «مدينة أشباح» خلال الفترة القادمة. وفي اقتراح قد يبدو ضريبياً من الخيال، لكنه جدي تماماً، هناك إمكانية لصيد عدة عاصفٍ بطلقة واحدة، ليس فقط لإنقاذ «روابي» من الأزمة المالية، بل لإرضاء منتقدي المشروع، ولرفع سمعة وهيبة القيادة الفلسطينية، ولوضع إسرائيل بمواجهة الضغط الدولي، بالإضافة إلى المساهمة المتواضعة في إيجاد حل سريع لأكثر كارثة إنسانية تعيشها هذه الأيام. الفكرة بسيطة: بدل توجيه اللاجئين الفلسطينيين من الفارين من مخيمات سوريا المدمرة إلى بلاد غريبة لا تريد، والمخاطرة بحياتهم للوصول إليها، فإنه يجب العمل على تفعيل عرض الرئيس محمود عباس باستقبالهم في الأراضي المحتلة دون الانتقاص من حقه في العودة إلى فلسطين حسب الشرعية الدولية، والعمل الدبلوماسي والسياسي على تحميل إسرائيل جزءاً من المسؤولية الدولية تجاه أزمة اللاجئين الجدد، من خلال إجبارها على الموافقة على ذلك. ومن أجل الإسراع في التحضير لاستقبال هؤلاء «العائدين»، وتوفير المأوى والعمل اللائق وغيرها من الخدمات الضرورية، يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدعم من الدول المانحة، شراء ما تبقى من شقق روابي الـ5000 المتوفرة بسعر الكلفة (معدل 50000 دولار مثلاً لضمان عدم الخسارة للجهة المبادرة). في صفقة يفترض ألا تتعدى قيمتها 250 مليون دولار، ونقل ملكيتها للعائدين الجدد وتوفير وظائف لهم من خلال تفعيل المنطقة الصناعية ومختلف أنشطة إدارة المدينة الجديدة، مثل هذا المسير لروابي قد لا يعكس النموذج المعاصر الذي آمن به بشار المصري وشركاه، لكنه بالتأكيد سيحول هذا المشروع من ملف غامض ومحاط بالجدل إلى إنجاز وطني وإنساني ونموذجي.

رجا الخالدي

متخصص في التنمية الاقتصادية، عمل لدى الأمم المتحدة بين 1985 - 2013 وأمين سابق في فلسطين

الوهم المسافر بين مصر والإمارات

«أرابتيك» والمليون وحدة سكنية

«احذر المحروم إذا ما وعدته بالجنة ثم أفاق على وهم كذبيك..» حكمة تاريخية لا تضعها في حسابها الحكومات التي لا تعمل من أجل المستقبل أو التاريخ.. حكومات اليوم الواحد واللغة الواحدة . والمكسب السريع الذي لا يعني غالباً غير عدد النقاط المحرزة نتيجة الحشد والترويج لإنتاجات غالباً تتخلف عن ما ننتظر من أرض الواقع. وهذا رصد لتجربة المجمع المصري عند استقباله، بعدما يزيد عن العام، الخبر الرسمي بالتراجع عن تنفيذ مشروع «المليون وحدة سكنية» من خلال شركة «أرابتيك»، الإماراتية الشهيرة للمعارف.

مليون أم 150 ألفاً.. صفراً؟

جاء الخبر - الصدمة كحصاد لسلسلة تصريحات وتصريحات مضادة من الطرفين زادت وتيرتها في الشهرين الأخيرين. فتحت الحكومة المصرية على مدار عام باب الحجز وجمع المقدمات المالية التي تصل إلى خمسة آلاف جنيه من كل مواطن راغب بالبناء، وإجراء القرعة العلنية بل والإعلان عن قبول منح دولية لدعم المشروع القومي.. خرجت شركة «أرابتيك» ببيان مقتضب في تموز/يونيو الماضي، نفت فيه تصريحات وزير الإسكان المصري عن قرب توقيع العقد النهائي مع الشركة الإماراتية (خلال أيام)، بل قال البيان: «لا توجد أي تطورات تستوجب الإفصاح عنها».

وعلى مدار ثلاثة شهور مرت، تزايدت وتيرة التصريحات الحكومية المختلفة على أسنة رؤساء قطاع التشييد والبناء والتمويل العقاري داخل مصر، إلى أن تم الإعلان رسمياً أن بروتوكول التفاهم الذي تم توقيعه مع الشركة الإماراتية «لم يسفر عن اتفاق نهائي»، وأن هذا لا يعني انتهاء حلم المليون وحدة سكنية، ولكن ستكتفي الحكومة المصرية بما تم البدء بإنشائه فعل. وهو 150 ألف وحدة، على أن يتم استكمال المشروع في مراحل تالية.

من أين تأتي الـ150 ألف وحدة، وكيف؟ ومن سيحصل عليها ومن ستأخر فرصته.. ملف آخر

شابه التضارب. وبينما خرج مسؤولون حكوميون لبؤكفوا أن الشركة الإماراتية ستينفذ فقط المرحلة الأولى من المشروع، بواقع 150 ألف وحدة وبتكلفة 280 مليون جنيه، عادت الشركة لتنفذ ذلك بداية هذا الشهر، وقالت لهم يتم الإتفاق على ذلك.. لم يصدر رد رسمي من الحكومة المصرية على النفي الإماراتي، لكن تمت معالجة الأمر من خلال سلسلة تصريحات أخرى أشارت إلى أن الـ150 ألف وحدة هي حصاد ما تم بناؤه بالفعل من خلال الهيئة الهندسية للوات المسلحة ويتمويله من صندوق الإسكان الاجتماعي» (تم إنشاءه عقب ثورة 25 يناير)، وكذلك عبر منحة لا تسترد من الحكومة الإماراتية لبناء 50 ألف وحدة سكنية في مصر.

مساعد وزير الإسكان للشؤون الفنية، والمدير التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي، قال في تصريحات صحافية أن التكلفة الاستثمارية لتنفيذ تلك الوحدات تبلغ 30 مليار جنيه، وأنها قائمة على مصادر تمويل الصندوق من مساهمات المقدمين (5 آلاف جنيه يدفعها كل من يشارك في قرعة علنية لاختيار الفائزين بالوحدات السكنية)، وهذه تمثل السهم الأكبر في التمويل، تليها القروض الدولية والمنح التي حصلت عليها مصر عبر المؤتمر الاقتصادي. أما قطاع «اتحاد المقاولين المصريين» فقد أدلى بتصريحات قوية تطالب بإنهاء حالة الترقب التي عانى منها القطاع على مدار عام بسبب حلم الشركة الإماراتية الذي يز النور، وأنه أن الأوان لفتح الطريق أمام الـ17 شركة مصرية لبدء تنفيذ المشروع.

«بروتوكول»، كلمة السر الغامضة

كيف يتم الإعلان عن مشروع بهذا الحجم، ثم يعني كل هذا التخبط والتضارب، إلى حد النكوص عن تنفيذه بالكامل؟. الأسئلة الكثيرة على كل لسان في مصر، ليس فقط بما يتعلق بمشروع المليون وحدة سكنية، وإنما بغيرها من «المشروعات القومية»، التي تم الترويج لها بقوة ولم تخرج

للنور بعد. أصبحت كلمة «بروتوكول» هي كلمة السر التي تبدأ من عندها رحلة الشك بما سيحدثه المواطن جراء الترويج المستقبلي لمشروعات لم تتطور فعلياً ولم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي. منطلق أخرى تفاقم هذا الحال البائس: الخلط بين «الإعلام» و «الإعلان»، بحسب الإعلامي عماد عبد الحليف في تفسيره لظاهرة «البروتوكول»، القطاع الأكبر يعاني من التخبط في مصر هو الإعلام، حيث تحول إلى ما يشبه جهة إعلانات حكومية لا ترى ولا تسمع، بينما الجهاز الرسمي يسمى لكسب أكبر مساحة ترويجية عبر الإعلانات عن مشروعات قادمة، قد تكون حسنة النية، ولكن هذا وحده لا يكفي بالتاكيد.

ووفق تقديرات حكومية وحقوقية، فإن حجم العجز السنوي في الوحدات السكنية في مصر يصل إلى 500 ألف وحدة، 300 ألف منها هي الإحتياج السنوي الحقيقي و200 ألف هو المتراكم عن السنوات السابقة، وقد كانت تلك الأرقام هي السبب وراء الإعلان عن هذا الحلم الذي تتوارثه منذ ثورة يناير الحكومات، واحدة تلو الأخرى. أما شركة أرابتيك الإماراتية، فلم يحدد المصريون منها على أرض الواقع بالفعل إلا عائد نشر إعلانات كبرى بالصفحة الأولى في الصحف، إبان الحملة الانتخابية لرئيس الجمهورية، تستعرض فيها «بروتوكول التفاهم الأولي» الذي لم يسفر عن بناء غرفة سكنية واحدة في البلاد. وعلى الرغم من هذا، لا زالت ملايين الأوراق الوثائقية والملفات المضغوطة تزدحم بها المكاتب الحكومية، بل ولا زالت طوابير السائلين والباحثين عن فرصة السكن، مشهداً يومياً معتاداً أمام وزارة الإسكان والجهات التابعة لها.. وهي تجسد آمال ملايين المصريين، وتمسكهم بحلم الحصول على وحدة سكنية بغض النظر عن كل هذا التضارب في ملف «المليون وحدة».

منى سليمان

صحافية من مصر

منطق «إلى النهاية» العقيم

مؤخراً، قرر تحالف «عاصفة الحزم» الذي تقوده السعودية، قصف بيوت 500 شخص في صنعاء ينسك بانتمائهم إلى جماعة الحوثيين أو إلى الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وهكذا، بدأ يزداد عدد الضحايا المدنيين بنسب كبيرة ومتسارعة، فالصاروخ اللقي على عنوان كذا يقتل في طريقه عشرات سوى المستهدف.. الذي قد لا يصاب لو كان معنياً فعلاً لإتخاذ تدابير مسبقة. «الإغتيال الاستهدافي» أسلوب إسرائيلي، طُبّق في غزة وفي لبنان، ونفذ في اليمن من قبل الأميركيين على قياديين من القاعدة موجودين في أماكن مقفرة.

وأما في صنعاء (التي ما زالت مكتظة على الرغم من الزوוחات المتنوعة)، وكذلك أعداد المستهدفين، فتعبير عن جنون خالص، تنتجته الوحيدة تدمير العاصمة على رؤوس أهلها، والقضاء على ما تبقى من عمارتها المذلة. وبمقابل ذلك، هناك جنون آخر لا يقل فظاعة: زعيم الحوثيين يعلن منذ يومين، بمناسبة مرور عام على سيطرة جماعته على العاصمة، أنه مستمر في حربه «التحريرية» حتى لو استدعى الأمر سنوات عدة. وإذا قسنا بنتائج عام، ف«سنوات عدة» تلك تعني قتل وتهجير من تبقى، وسيادة المجاعة

مؤخراً، قرر تحالف «عاصفة الحزم» الذي تقوده السعودية، قصف بيوت 500 شخص في صنعاء ينسك بانتمائهم إلى جماعة الحوثيين أو إلى الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وهكذا، بدأ يزداد عدد الضحايا المدنيين بنسب كبيرة ومتسارعة، فالصاروخ اللقي على عنوان كذا يقتل في طريقه عشرات سوى المستهدف.. الذي قد لا يصاب لو كان معنياً فعلاً لإتخاذ تدابير مسبقة. «الإغتيال الاستهدافي» أسلوب إسرائيلي، طُبّق في غزة وفي لبنان، ونفذ في اليمن من قبل الأميركيين على قياديين من القاعدة موجودين في أماكن مقفرة. وأما في صنعاء (التي ما زالت مكتظة على الرغم من الزووحات المتنوعة)، وكذلك أعداد المستهدفين، فتعبير عن جنون خالص، تنتجته الوحيدة تدمير العاصمة على رؤوس أهلها، والقضاء على ما تبقى من عمارتها المذلة. وبمقابل ذلك، هناك جنون آخر لا يقل فظاعة: زعيم الحوثيين يعلن منذ يومين، بمناسبة مرور عام على سيطرة جماعته على العاصمة، أنه مستمر في حربه «التحريرية» حتى لو استدعى الأمر سنوات عدة. وإذا قسنا بنتائج عام، ف«سنوات عدة» تلك تعني قتل وتهجير من تبقى، وسيادة المجاعة

مؤخراً، قرر تحالف «عاصفة الحزم» الذي تقوده السعودية، قصف بيوت 500 شخص في صنعاء ينسك بانتمائهم إلى جماعة الحوثيين أو إلى الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وهكذا، بدأ يزداد عدد الضحايا المدنيين بنسب كبيرة ومتسارعة، فالصاروخ اللقي على عنوان كذا يقتل في طريقه عشرات سوى المستهدف.. الذي قد لا يصاب لو كان معنياً فعلاً لإتخاذ تدابير مسبقة. «الإغتيال الاستهدافي» أسلوب إسرائيلي، طُبّق في غزة وفي لبنان، ونفذ في اليمن من قبل الأميركيين على قياديين من القاعدة موجودين في أماكن مقفرة. وأما في صنعاء (التي ما زالت مكتظة على الرغم من الزووحات المتنوعة)، وكذلك أعداد المستهدفين، فتعبير عن جنون خالص، تنتجته الوحيدة تدمير العاصمة على رؤوس أهلها، والقضاء على ما تبقى من عمارتها المذلة. وبمقابل ذلك، هناك جنون آخر لا يقل فظاعة: زعيم الحوثيين يعلن منذ يومين، بمناسبة مرور عام على سيطرة جماعته على العاصمة، أنه مستمر في حربه «التحريرية» حتى لو استدعى الأمر سنوات عدة. وإذا قسنا بنتائج عام، ف«سنوات عدة» تلك تعني قتل وتهجير من تبقى، وسيادة المجاعة

نحلة الشهال

96.3 في المئة هي نسبة انخفاض صادرات الدولة اليمنية من النفط والغاز، حيث وصل حجم هذه الصادرات في الربع الثاني من هذا العام إلى 22.1 مليون دولار مقارنة بـ 594 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وبالمقابل، ارتفع سعر السللة الغذائية 30 في المئة في شهر تموز/يوليو مقارنة بما كان عليه قبل الحرب الأخيرة.

قضية

أزمة اليونان: وقائع عنيدة

همّ ألمانيا، كان منذ الأساس، هو إذلال حكومة تحالف سيريزا اليونانية وبالتالي إصاحتها. هذا ما قاله يانيس فاروفاكيس، وزير الاقتصاد اليوناني المستقل، (في مقالة نشرها مؤخراً في شهرية الموند ديبلوماتيك) عن المفاوضات بين بلاده والدول الأوروبية، منذ انتخاب تحالف سيريزا في بداية العام الحالي. وهذا ما يحصل إجمالاً للدول التي تدخل عالم الليبرالية من خلال الأسواق المالية والدين العام، من دون أن تكون لها أسس اقتصادية صلبة، فلا تلبث أن تعاني من أزمات خانقة تسقط حكوماتها في أكثر الأحيان - بعد حصول أزمة مالية عالية - كما رأينا في الأرجنتين وروسيا وتايلندا والمكسيك والبرازيل الخ.. في السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت.

خسر فاروفاكيس معركة بالضربة القاضية، فوزن الريشة لا يستطيع أن يهزم الوزن الثقيل مهما كانت شظارة الأول. لماذا إذاً الدفاع عن المزعوم أنيس المنتصر دائماً على حق؟ أو كما يقول الشاعر الفرنسي لافونتين: «قانون الأقوى هو دائماً الأفضل».

مصائب قوم عند قوم فوائد

هل من المنطقي (حتى في المنطق الراسمالي) أن تطلب اليونان بإعفاءها من قسم من ديونها، وتحاول تخفيف وطأة الانحسار الاقتصادي (ناقص 27 في المئة من الدخل القومي) خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ للرد على ذلك، لا بد من الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- من المسؤول عما آلت إليه اليونان؟ صحيح أن الحكومات اليونانية المتتالية (وليس آخرها، أي سيريزا) هي المسؤولة عن مراكمة الديون وتمويه الحسابات (يفضل بنك غولدمان ساكس)، لكن عموماً، وباستثناء ألمانيا، فأكثر الدول المتطورة وصل دينها العام الحالي إلى مستوى الدين العام اليوناني في بداية الأزمة؛ مجمل الديون السيادية لليونان سنة 2009 وصل إلى 110 في المئة من الدخل القومي، أي أقل نسبياً من دين إيطاليا والبرتغال وكتلترا، وحتى من الدين الأميركي الحالي. هل يعني ذلك أن كل تلك الدول ذاهبة لا محالة إلى أزمة شبيهة بالأزمة اليونانية؟ أم أن تدهور الأوضاع السريع في اليونان كان سببه تطبيق الترويكا (صندوق النقد الدولي، الفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي) لسياسات خاطئة أدت إلى ارتفاع الدين العام إلى 180 في المئة من الدخل القومي، وبالطالة إلى 30 في المئة، على الرغم من اختفاء عجز الميزانية الحكومية الأولى (أي قبل دفع فوائد الديون). وقد اعترف بذلك تقرير للصندوق الدولي. بالإضافة، فإن «الليبرلة» المطلوبة من اليونان على حساب الدولة أدت إلى هروب الرساميل منها إلى الدول الأوروبية من دون أن يوقف ذلك الترويكا، فالمسؤولية الخارجية واضحة.

2- من المستفيد؟ من المؤكد أن ألمانيا استفادت كثيراً من ضعف اليورو بالنسبة للدول نتيجة الأزمة اليونانية، فأضحت أكبر مصدر على الكرة الأرضية خلال السنوات الخمس الماضية، بفضل ازدياد صادراتها إلى الدول ذات العملات المتركة على الدولار، على الرغم من انخفاض صادراتها للدول الأوروبية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن ألمانيا تحقق أيضاً أرباحاً من خلال اقراض اليونان، إذ إن فوائد القروض المعطاة لليونان أعلى بكثير من سعر الفائدة الذي تدفعه ألمانيا لاقتراض الأموال.

3- كيف تم حل الأزمات المشابهة لأزمة اليونان في التاريخ؟ وصل دينها العام إلى مستوى الدين



عبد الرحيم عقي-المغرب

اليوناني في التاريخ كانت إما خارجة من حرب، وبالتالي عرفت نمواً كبيراً وتضخماً سمح لها بتسديد ديونها، أو كانت ديونها نتيجة سياسات خاطئة فاجبر المقرضون على إعفاء الحكومات من قسم منها (الأرجنتين)، أو.. الأثنين معاً (ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية). وهكذا فأي عملية حسابية بسيطة تؤكد أن اليونان، إذا نفذت كل ما طلب

منها، لن تستطيع أن تدفع الفوائد قبل 6 أو 7 سنوات، إذا توفرت الشروط الأخرى، أي نسبة نمو 2 في المئة، تمتصها كلها الدولة اليونانية من خلال رفع الضرائب.

بناءً على المنطق والتاريخ، اعتقد فاروفاكيس أن نجاح سيريزا في الانتخابات سيغير الألمان على تقديم تنازلات بما يتعلق بإلغاء قسم من الدين

العام، خاصة أنه لا آلية لطرد دولة من أوروبا، بل هناك آلية لخروج دولة منها بإرادتها وبالاتفاق مع باقي الدول، بحسب اتفاقات لشبونة.

أين أخطأ الوزير؟

لم يأخذ فاروفاكيس بعين الاعتبار ثلاث مسائل لعبت الدور الأساسي بإحباط مشاريع حكومة

تحالف سيريزا:

- 1- عنصر الوقت، الوقت لم يكن لصالح الحكومة اليونانية، إذ إن هناك تسديدات للديون قريبة، فضاطلت ألمانيا حتى وصول موعد الاستحقاقات.
- 2- وهي لم توقف هروب الرساميل منذ أول يوم لانتخابها، كما فعل مثلا الرئيس الفرنسي ميتران غداة انتخابه، أدى ذلك الهروب إلى تعجيل نشاف السيولة من المصارف اليونانية، ما كشف العنصر الثالث الخاطئ في تحليل وزير الاقتصاد.
- 3 - دور البنك المركزي الأوروبي، الذي يفترض أن تكون لديه استقلالية عن الحكومات، ولكنه أوقف السيولة عن البنوك اليونانية لفترة من الوقت متحججاً بعدم تمكن الحكومة من تسديد استحقاق، خالط بين السيولة (وظيفة البنك المركزي) والدين الحكومي (وهي مسألة متعلقة بالحكومات).

4 - موقف الدول الأوروبية الأخرى، أي العنصر السياسي، لم تلاق اليونان دولة واحدة تساندها باستثناء فرنسا. لفظياً، يقول فاروفاكيس بهذا الصدد إن عيونها دمعت عندما رأى كيف رضخت فرنسا لألمانيا بعدما اعترضت بعض الشيء.

أما سبب ذلك كله فواضح جداً، إذ يكفي أن يسأل السؤال التالي: لماذا تريد حكومات ليبرالية، وخاصة ألمانيا، إعطاء حكومة أقصى يسار أوروبي هدية؟ هذه الهدية لن تعطى إلا لدولة ذات حكومة ليبرالية سواء أكانت يسارية أو يمينية!

خلاصة: تحاول ميركل أن تقنع أوروبا بأن «الليبرالية شر لا بد منه»، لأن «الليبرالية أفضل الأنظمة الموجودة»، وهو ما يحاول الأميركيون فرضه على العالم منذ 1990 بل وحتى منذ 1982 (اتفاقات ريفين - تاتشر)، بحجة أن النمو في البلدان الليبرالية المفتحة أكبر بكثير من الدول الأخرى. وهذا صحيح! في كل بلد فتح أسواقه التجارية والمالية ضعف قطاعه العام، إلا أن هذا لا يصح إلا لفترة من الزمن، ويؤدي بالضرورة إلى أزمة اقتصادية كبيرة تتم معالجتها بمزيد من الليبرالية في البلدان المتخلفة أو الضعيفة، والعكس صحيح. في البلدان المتطورة أو الكبيرة، كالصين وروسيا، وفي أكثر الأحيان الأخرى، يزداد دور الدولة في الاقتصاد لحل الأزمة، من خلال التأميم مثلا (تأميم المصارف في إكتلتر).

الليبرالية والعملة تترافقان إجمالاً مع ازدياد الديون، حكومية كانت أم سواها، بالإضافة (في أكثر الأحيان) إلى ازدياد العجز التجاري، فدين الحكومة الأميركية 18 تريليون دولار، ومجمل الدين الأوروبي هو بنفس الحجم تقريباً، أما الدين الياباني فيوازي 10 تريليونات دولار. الدول الغنية مديونة بحوالي 45 تريليون دولار، لماذا إذاً هذا «الاستشراس» على اليونان؟ وخاصة، لماذا دفع اليونان إلى ليبرالية أكبر والتدخل بتفاصيل حياتها الاقتصادية (فتح المحال نهار الأحد هو واحد من الشروط المفروضة على الحكومة اليونانية).

أمن المنطق أن تداوي بالتي كانت هي الداء؟ من المؤكد أن ألمانيا ستضطر إلى إعفاء اليونان من قسم كبير من ديونها لاحقاً، بعد أن تعاد الانتخابات وينتصر فيها اليسار أو اليمين الليبرالي..

فاروفاكيس حاول ولم ينجح، ولكنه ربما فتح الطريق؛ وكل ما استطاعه رئيس الوزراء، الكسيس تسيرباس، الذي تخلى عنه، هو إسحاب اليونان بعض الوقت (3 سنوات)، وهو أفق الأزمة المقبلة.

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون - باريس

عصابات المراهقين معضلة المدن الصومالية

الاحتياجات الخاصة بهم من خلال السرقة والمشاركة في العصابات، وتحقيق «الشعور بالانتماء» بالمشاركة في أعمال الشغب الجماعي أو المواجهات بين أبناء الأحياء المختلفة في أماكن البقاء تلك الأحياء. كما يزيد من تقاوم المشكلة سيادة العرف القبلي على القانون، بحيث يُصار إلى تعليق العملية القانونية عند مرحلة اعتقال المتسبب، من دون رفعها إلى النيابة العامة، بغرض تحقيق «الصلح والتعويض»، وهو أمر يتخطى حدود من تعرض للتجاوز ومن قام بالتجاوز إلى المجتمعين الذين ينتهيان اليه، كالكبيلتين أو العشيرتين إن كانا من نفس القبيلة، أو العائلتين التي ينتهيان إليها في حال كانا من العشيرة ذاتها. وهنا تبدأ مرحلة المزايدات والابتزاز لصاحب الحق وعائلته، ليقوم بتحمل تكاليف الاجتماعات الكبيرة التي تُعقد، خاصة أن الطرف المتضرر هو «المطالب» بحقه ويجب إتيانته أولاً، ومن ثم مراجعة تاريخ المجموعتين التي تضمه هو والجاني، بحثاً عن أعلى عقوبة من ناحية، أو التمنن على جماعة المتضرر بعفو سابق قامت به جماعة الجاني بحق جانٍ آخر من جماعة الجاني عليه، بهدف إسقاط العقوبة.

السلطات؟

ولم يكن كل هذا التسبب المؤدي لتراكم العداوات والأحقاد مكنماً لولا أن عناصر الأمن وقادة الأجهزة الأمنية يسعون بكل ما في وسعهم لتجنب الوقوع تحت وطأة سخط عائلة كبيرة أو عشيرة أو قبيلة، كما برز ذلك بالمقابل تحيز الأطراف الأمنية لانتماءاتها القبلية، ليكون مصدراً للشعور الشخصي بالتقدير والأمان، وضمانة دائمة لعدم خسارة المركز أو الوظيفة، ما دام أن الآلاف مستعدون لأن يعقدوا عمل الحكومة في المدينة والريف، حتى إعادة «ابنهم المفضل» لمركزه بل وترقيته ومكافأته! وقد يكون تعمد الجهات التنفيذية في أنحاء البلاد (بكل أجزائه: شماله وشرقه ووسطه وجنوبه)، في عدم منح العناصر الأمنية رواتب تتناسب مع احتياجات أسرهم عامة، تهايك عن التأخير الدائم والمتكرر في دفع الرواتب في حالات أخرى، وشيوع توظيف مدمني القات لدى الجهات الأمنية، عزم ممارسة الرشوة، ودفع الإتاوات كجزء من الحياة اليومية في عموم أرجاء البلاد، بحيث لا تفتأج سوى المغتربين العائدين، فيصطدمون بها، وتزداد الصدامات شراسة بين أفراد من الأمن وأفراد مدنيين.. غالباً في النصف الثاني من الشهر!

محمد عبد

كاتب من الصومال



سدّام الجميلي - العراق

يتكرر كل يوم لعشرات المرات سياريو هذه القصة، يرويه مئات الآلاف من سكان المدن الصومالية:

صنّيتي أنني قررت العودة باكراً إلى منزلي في أحد الأيام، على غير عادي، كانت الساعة التاسعة مساءً، والحركة في وسط مدينة هرجيسا ما زالت نشطة ومليئة بالجوينة، خلال ربع ساعة سيراً على القدمين وصلت إلى مدخل الحي. الطريق في الحي مظلمة لأن بعض المشاغبين يتعمدون تحطيم أضواء الأمان التي يعلقها السكان بالتعاون مع شركة الكهرباء، وهذه كطفت بمجانبة الخدمة، إنما يعجز الجيران عن الاستمرار في تركيب ضوء جديد كلفتها خمسة دولارات بعد تعرضه للتحطيم كل بضعة أيام!

أسير مسترخياً في طريق لا يتجاوز 600 متراً الذي كنت، حين أعود بعد منتصف الليل، أستجمع شجاعتي وأستنقر كل حواسي لأكتشف اللصوص قبل أن يصبوا بي، إلا أن الوقت كان باكراً ولا إشارة لأي شيء مريب، أو لحركة غريبة في طريق الحي، فجأة، من وسط الظلام، يخرج سبعة فتية مراهقين، تتراوح أعمارهم بين الساعة عشرة والعشرين، أقول «فتية» لأن بناتهم ضعيفة لكثرة حركتهم طوال النهار، وعدم عناية الأسر التي ينتمون إليها بتغذيتهم كما يجب، أو عجزها عن توفير الغذاء الذي يسمح لهم بالنمو الطبيعي، ناهيك عن تعاطيهم القات والحبوب المخدرة، ما يتسبب بالنحول الشديد الذي يبدو عليهم.. أصبح بهم قاتلاً ماذا تفعلون هنا؟! يتنادي زعيمهم «بروفيسوري، ستعلمنا كل ما معك»، أشتبك معهم في عراك! كانت نتيجة العراك غير معتادة، لم يسلبوني شيئاً ولم يطاردونني بعد أن بدؤوا يحاولون ضربني بالحجارة لأستسلم، فهناك من يفقد ممتلكاته أو يصاب إصابة معيقة أو يخسر حياته في حالات، كانت نادرة لكنها تزداد الآن.

ملامح المشكلة وأسبابها

غالباً ما ينتهي النقاش حول هذه الأزمة القائمة بحائط مسدود لأسباب متعددة، فأولى العقبات التي تقف حجر عثرة أمام السعي لحل المشكلة هي صعوبة القيام بالجدد التعوي، نتيجة لإفساد العيّنات الدولية للأخلاق العامة، عبر منحها المستهدفين من التوعية مبالغ رمزية تصل إلى خمسة دولارات مكافأة لهم على حضور أنشطتها، ويجعل هذا إقامة البرامج التوعوية أمراً مكلفاً للغاية للأنشطة المحلية، القائمة على التمويل الذاتي والتبرعات المحلية. وتزداد الكلفة بالتوسع المساحة السكنية المستهدفة في المدن والبلدات الكبيرة، وقد يكون الوضع

24.2 مليار دولار هو حجم عائدات الكويت النفطية بين نيسان/أبريل وأب/أغسطس من هذا العام، وهي بذلك تكون قد انخفضت بنسبة 42.5 في المئة. وكان الدخل العام في الكويت قد انخفض إلى النصف تقريباً في الأشهر الخمسة من السنة المالية الحالية نتيجة تراجع أسعار النفط.

«عاصفة الحزم» سَعُودَة لخطة شوارزكوف!

استعداداً للزحف على بقية الأراضي اليمنية والوصول إلى صنعاء. ولكن، في الخامس من الشهر الجاري، تكبدت القوات العسكرية الإماراتية والسعودية والبحرينية الرابطة في «معسكر صافر» أفدح خسائرها حتى الآن في الأرواح والعتاد. كان ذلك المعسكر نقطة تجمع استراتيجية للقوات والمعدات العسكرية التي بدأت تتدفق عبر ميناء عدن من السعودية والإمارات. وشملت التعزيزات التي وصلت مؤخراً مركبات مدرعة وقاذفات صواريخ ومروحيات. استعداداً لبدء زحفها المتوقع شمالاً نحو العاصمة اليمنية. إلا أن المعسكر برمته تعرض للتدمير جراء إطلاق صاروخ واحد أصاب مخازن السلاح فيه. عكس تأخر البيانات الرسمية عن قيادة التحالف السعودي ثم ارتباك بياناتها التالية، حجم الصدمة التي شكلها الهجوم الصاروخي بالنسبة للقوات العسكرية والسياسية في البلدان الثلاثة. ففي يوم واحد، وبضربة واحدة، قُتل أكثر من ستين جندياً من جنود الإمارات والسعودية والبحرين. ولم تعلن قيادة التحالف السعودي حتى الآن عن أعداد الجرحى الذين أصيبوا في ذلك اليوم.

تضخ حجم الخسارة وأسباب الارتباك بمعرفة أن عدد القتلى في معسكر صافر يزيد على مجموع أعداد القتلى من جميع الجيوش الخليجية التي شاركت في «حرب تحرير الكويت» في 1991. ولهذا، كان وقع خبر الهجوم الصاروخي بين الناس في الدول الثلاث مأساوياً، وخاصة بعد الإعلانات الرسمية التي كررتها قيادة التحالف السعودي منذ نهاية منتصف نيسان/أبريل عن نجاح قواتها في «تدمير 98 في المئة من إمدادات الميليشيات الحوثية».

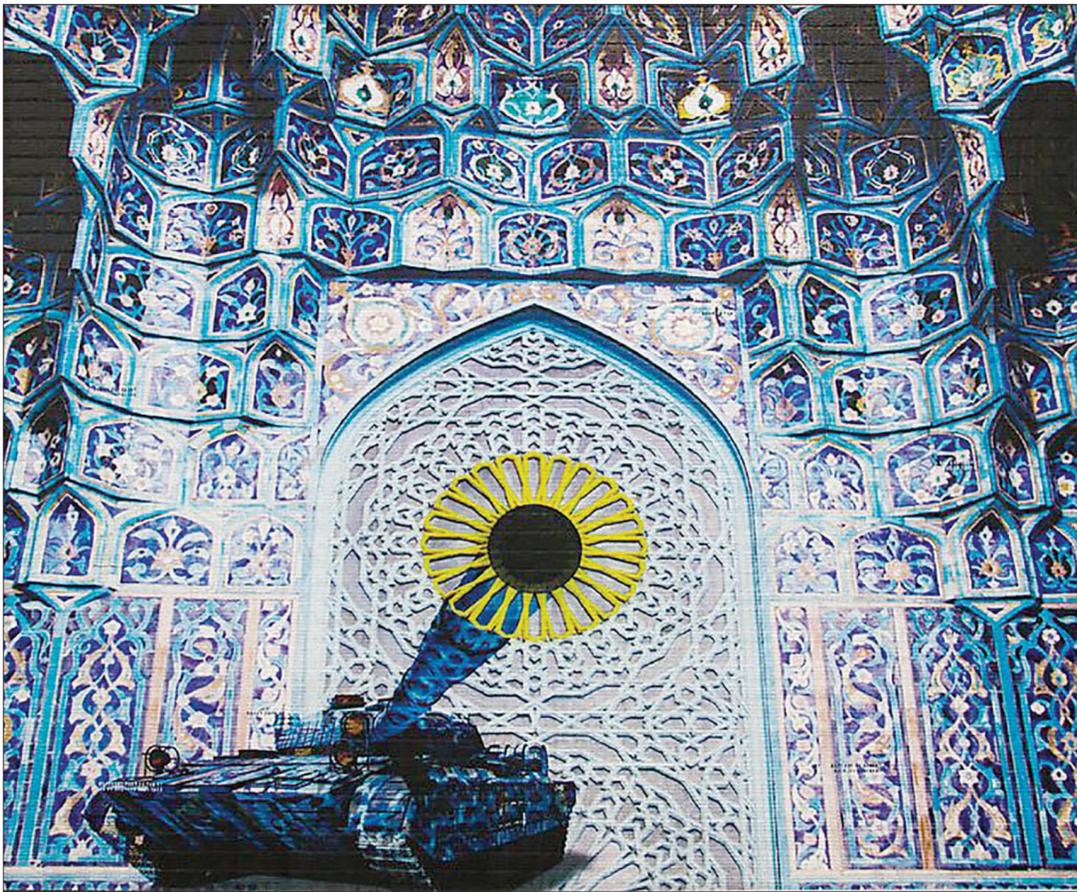
لم يخفف من وقع الصدمة على قادة التحالف السعودي اكتشافهم التأخر أن عدوهم ما زال يحتفظ بمخازن سلاح، بما فيها الصواريخ الباليستية، وأنه ما زال قادراً على استخدامها بفاعلية. وما يزيد من أهمية الهجوم على معسكر صافر أنه ينذر بحقائق تعرفها كل القوات الغازية عبر تاريخ طويل، وأولها أن سيطرتها على الأرض لا تعني نهاية الحرب ولا تضمن القضاء على المقاومة.

انعدام المسؤولية

لم تتبين جميع تفاصيل الخسائر التي تكبدها التحالف السعودي في معسكر صافر ولا إذا ما كان بالإمكان نفاذها أو التقليل منها. ومن الصعب توقع محاسبة أي من المستويات العسكرية أو السياسية على أوجه التقصير الاستخباراتي والإداري التي أدت إلى تلك القضية. وعلى أية حال، فالخسائر الفادحة وخاصة بين أبناء القراء الذين سقطوا بين قتيل وجريح في معسكر صافر، هي جزء صغير من خسائر منظورة وغير منظورة في حرب عنيفة وخاسرة منذ بدايتها. ومع ذلك ستستمر هذه الحرب، على الرغم من تصاعد أكراها البشرية والسياسة والمالية. ستستمر الحرب لأن الإقرار بفشلها وعيبتها هو إقرار بأن من يتحمل مسؤوليتها هم ملوك وأمراء وشيوخ منطقتهم. هل كانت صنعاء تحتاج كل هذا وهي الرابضة على 2300 متر عن سطح البحر، ويقطنها ثلاثة ملايين نسمة تقريباً، يتقاسمون حديقتين ونسبة ضئيلة جداً من الأكسجين والظل. ويقول أب لطفلة في غرفة مائنة: الحرب لا تنام، تسهر على أنقاضنا العظيمة، تحرسها، تربي فينا الضيعة والكلاب الضالة وتلد فرانس المستقبل، في بلد لا يقوم. وحيث الجميع تحت عجلات القاطرة، والأماكن تتفقد ألقها، يتهاوى دار الحجر على تاريخه كما تسقط ملقعة من طاولة الطعام.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، من البحرين



عبد الناصر غارم - السعودية

على استعداد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا لبيعها ما يكفي من السلاح والمعدات لتعويض خسائرها. إلا أن ما تجاهل المخطط السعودي هو أن القدرة على إطالة أمد الحرب لا يضمن الانتصار فيها.. بل لا يضمن عدم خسارتها.

«عملية السهم الذهبي»

ضمن محاولات عديدة لإيجاد مخرج لها من المأزق اليمني، أعلنت قيادة التحالف السعودي في منتصف تموز/يوليو الماضي عن بدء «عملية السهم الذهبي» التي اعتبرتها «نقطة نوعية في مسار الحرب»، تضمنت النقلة إزلال قوات إماراتية في منطقة عدن لتلتحق بها التشكيلات العسكرية اليمنية الموالية للرئيس اليمني هادي، أو تلك التابعة لمختلف التنظيمات، بما فيها الحراك الجنوبي. حققت «عملية السهم الذهبي» إنجازات ملحوظة بعد إحكام السيطرة على ميناء عدن ومناطق أخرى هامة في جنوب اليمن. وأتاح ذلك توفير مناطق لتجميع القوات العسكرية التابعة للتحالف السعودي

فالقادة الأميركية كانت تستخدم مرحلة القصف الجوي لإعداد وتدريب الجيوش تحت إمرتها للزحف البري لاجتياح الكويت. بينما كان محمد بن سلمان وبقية القيادة السعودية يعولون على مجيء القوات العسكرية من الباكستان ومصر للقيام بتلك المهمة. وحين لم يأت المدد الباكستاني أو المصري، تحولت الحرب اليمنية إلى مأزق عسكري وسياسي، زاده سوءاً ارتباك العمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف السعودي وعدم وضوح أهدافها المباشرة.

بعد الشهر الأول من بدءها، لم تعد الحرب اليمنية «بداية صحوه عربية» ولا حتى أداة تستعين بها السعودية لمواجهة إيران، ولتصبح مركز الثقل في المنطقة العربية. بل صارت الحرب سلسلة عمليات قصف جوي متكرر لأهداف مدمرة أو لأهداف لا قيمة عسكرية لها، وساهم في استمرار الحرب العنيفة (وبالأخص الدول المشاركة في التحالف، وبالأخص السعودية نفسها والإمارات) بقدرتها على تحمل الكلفة المالية للحرب. علاوة على تمويل هذه الدول

التحالف السعودي ما فعله الأميركيون منذ 1991 حين سيطروا على الخطاب الإعلامي، وفرضوا لغة إعلامية تعتبر كل هدف تصفقه طائراًتهم أو تدمره صواريخهم هدفاً عسكرياً، سواء أكان مدرسة أو مستشفى أو ملجأ، وكرر الإعلام السعودي والخليجي ما سمعه الناس منذ حرب 1991 من بيانات المناطق العسكري (الأمريكي أو الإسرائيلي) التي تعتبر سقوط الضحايا من المدنيين «أعمالاً غير مقصودة»، سيتم التحقيق فيها أو انها ناجمة عن استخدام المدنيين كدروع بشرية. بل يمكن ملاحظة استخدام العبارات نفسها التي استخدمها الأميركيون قبل أربع عشرة سنة، فعلى سبيل المثال، بررت قيادة التحالف السعودي في 30 آب / أغسطس الفأثت قصفها مصنع عبس لتعبئة المياه في مدينة حجة اليمنية وتدميره بالكامل بأنه «مركز تدريب للمليشيات الحوثية». يتوقف التشابه بين خطة شوارزكوف وخطة ولي العهد السعودي عند تركيزهما على القصف الجوي وعلى إعادة صياغة الخطاب الإعلامي.

بدا واضحاً منذ اليوم الأول (3/26) لبدء عملية «عاصفة الحزم» على اليمن، التي شنتها السعودية على رأس تحالف خليجي، أنها مبنية على خطة «مسعودة» عن الخطة الحزبية التي وضعها الجنرال شوارزكوف في بداية 1991 تحت اسم عملية «عاصفة الصحراء» («حرب تحرير الكويت»). اعتمدت خطة شوارزكوف على القصف الجوي المستمر والكثيف (أكثر من ألف غارة يومية) بهدف تدمير القدرات العسكرية العراقية والبنى التحتية المدنية وإزالة أية ميعقات محتملة لاجتياح البري الذي لاحق القوات العراقية المنسحبة من العراق.

حربٌ محكومة بالفشل

استسلم الأمراء السعوديون إعلان الحرب بعد أن «ترجموا» خطتها، ولم يتخلوا عن يعجزوا عن الانتصار فيها، ولم يكن مستغرباً موقف الأمراء السعوديين وأمراء بقية بلدان الخليج العربي. ففي بلدانهم، لا يجرو كبار القادة العسكريين ولا المحللين الاستراتيجيين على الاعتراض على قرارات أمير أو شيخ، ناهيك عن انتقاد أمر ملكي. فلا يصل إلى تلك المناصب من خارج العوائل الحاكمة سوى من تعلم معاني المثل الدارج: «الشيوخ أبخس»، أي أن الشيوخ يعرفون ما لا تعرف. لهذا لم يجرو أحد على الإشارة إلى أن الخطة الحزبية المسعودة ستكون مكلفة ولن تحقق أهدافها لأنها تحمل في داخلها العوامل ذاتها التي أدت وتؤدي إلى فشل معظم محاولات السعودية (أو الخليجية أو البحرنة.. الخ) في مجالات أخرى. ومن أبرز الأمثلة هو الفشل المتكرر لمحاولات سعودة سوق العمل، وهي محاولات تقوم على استنساخ تجارب ناجحة في بلدان أخرى. دون اعتبار لاختلاف الظروف والإمكانيات والبيئة الثقافية والسياسية. ووفق ذلك، توضع مشاريع بالحرب، تحت إمره شيخ أو أمير لا يملك من المؤهلات والتدريب سوى اتماثه لعائلته.

لم تأخذ سعودة خطة شوارزكوف في الاعتبار عدداً من الفروق بين «عاصفة الصحراء» في 1991 والحرب اليمنية في 2015. ومن بينها أن الأولى كانت حرباً تشنها جيوش تحالف دولي بقيادة دولة عظمى ضد جيش دولة تابعة يحتل دولة أخرى، بينما الحرب الراهنة يشنها تحالف دول تابعة لتزجج كفة طرف موال لها يخوض حرباً أهلية، من جهة أخرى. كان الفاعلون الأساسيون في حرب الكويت، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، يمتلكون القدرة والحرية على الحركة والمناورة من دون الخضوع لتأثير أطراف أخرى. لا تمتلك السعودية وبقية دول الخليج المشاركة في حرب اليمن حرية الحركة والمناورة، ولا القدرة والمشيقة على تحدي إرادة أطراف دولية معنية كالولايات المتحدة الأميركية، ومن جهة ثالثة، كانت «حرب تحرير الكويت» بقيادة عسكريين مؤهلين أكاديمياً ولهم خبرات ميدانية وقيادية، وهذا ما لا يتوفر لقائد التحالف السعودي، محمد بن سلمان.

التزمت النسخة السعودية من خطة شوارزكوف بتكتيك القصف الجوي الذي شاركت فيه طائرات حربية تابعة للبحرين والإمارات، علاوة على السعودية، ونجحت كثافة الغارات الجوية (بمعدل مئة غارة في اليوم) في تدمير مخازن السلاح والصواريخ ومعظم أهداف البنية التحتية القابلة للاستخدام عسكرياً، كما نجحت في إحكام الحصار البحري والجوي والبري حول اليمن، ومنع وصول الإمدادات العسكرية إليها. كذلك قلّد

اسمي «نازح»

هكذا وجدتني أربع شرطيات، صغيرة ومائلة، هو ذا اسمي الذي انتظرتني 39 عاماً وشهرين، وقد عثرت عليه في خانة، أشبه بمنخفض، على هامش ورقة معتزلة.

كنت أفراً خبيراً أن وفاة أربعة شبان يمينيين من محافظة تعز، قال موقع «اليمن السعيد» الإلكتروني إنهم في عمر الزهور، قضاوا نحيبهم في منطقة نجران الحدودية بين اليمن والسعودية، وإنهم مقربون في الملكة الجارة، خرجوا لاستقبال زواجهم النازحات، وطحنتم جميعاً قاطرة على الخط الطويل في خميس مشيط. قالت صورتهم الجماعية الحية التي نشرها الموقع إنهم زهور فناء، وانسابت تحتها تسلاوات كثيرة، وتأكيد وحيد: النازحون اليمينيون لا يحتاجون إلى مخيمات، فالقابر تكفل بياوتهم، والنزوح أحد الطرق إلى القيامة.

القاطرة الجنونية يمنية بوقود سعودي. وأن تموت هكذا، على شريط حدودي ملتبس وملتبس، وأنت تلوذ بمساحة أمنة بين مقذوفات الحرب القادمة من ضفتي بلدين تنتمي لأحدهما وتعيش في الآخر، فذلك حدث جانبي يتكرر كثيراً على قارعات الطرق، حيث السائق وحده من ينجو. أعود من خميس مشيط إلى اسمي، شرطاتي الأربع الصغيرة والمائلة.

الغائبين عن رقصتها الأثيرة في أحلامهم وذاكرتهم الربطية. تقول طفلة لأبيها في تلك البداية: هل نامت الحرب؟ أسرتهما نزحت من هناك بعد أن أعلمتها أبابيل العاصفة والنييران المتفجرة إنها منذ عشر سنوات كانت تسند ظهرها على جبل ملغوم سيغدق بنوافذها وقمراتها مرات عديدة. جبل قاتل ومحشو بمخازن الأسلحة والنفمة والبارود واسمه «نقم». هل كانت صنعاء تحتاج كل هذا وهي الرابضة على 2300 متر عن سطح البحر، ويقطنها ثلاثة ملايين نسمة تقريباً، يتقاسمون حديقتين ونسبة ضئيلة جداً من الأكسجين والظل. ويقول أب لطفلة في غرفة مائنة: الحرب لا تنام، تسهر على أنقاضنا العظيمة، تحرسها، تربي فينا الضيعة والكلاب الضالة وتلد فرانس المستقبل، في بلد لا يقوم. وحيث الجميع تحت عجلات القاطرة، والأماكن تتفقد ألقها، يتهاوى دار الحجر على تاريخه كما تسقط ملقعة من طاولة الطعام.

عيسى راشد

كاتب من اليمن

الحرب وصنعاء المقصوفة، قلت إن العاصفة أكلت دفاتر الأطفال، وهشمت المصادات الجوية زجاج نوافذي فانفجست الشظايا في وسائل البيت وعلبة السكر، وإنتي لم أكن خائفاً من زلات الجو وأخطاء الإحداثيات بالقرب من «جبل نقم» الذي صار وجبة يومية للقصف العنيف، بقدر خوفاً من العمس ومصفحات المليشيا التي تجوب حارات المدينة بحثاً وجماعة صالح دواعش تكفيريين. لطلالا اعتبرت نفسي قبل الحرب كاتباً يمينياً يقيم في صنعاء، فمتى كان لي وطن بلعني أو حتى مجازاً. أوقفت الطريدة حولها الذئاب الليليين، ولما لم تسعها العاصمة نزحت بحثاً عن ملاذ بعيد. وفي طريق النزوح والجمام والخبرين، حاصر الطريدة بانمو الفل على خط الحديدية، وعدت بعقد مضود وعقاب، هو كل ما تركته لنا الحرب من هدايا مجانية، وفي بيتنا العتيق عثرت على نصف سرير ومساحة مؤقتة لأجسادنا.

وقبل أن ترندي الشمس قناعها الأبيض، يستيقظ أطفالنا على الرعب جاهزاً في كواب اللين وخيز الصباح والزوايا. هم أطفال الحرب وجيل المازق، لا يدرون لماذا يلسمهم في الليل العبوس بقسوة، ومتى تكف

لأسباب - ربما من بيننا الكسل والشفقة - اكتفى كاتب العنوتات، وهو صديق سابق، باختزال اسمي الجديد إلى شرطيات. كان اسمي هو التالي في كشوفات الفتح القادم، ولأنني التالي فقد كانت الشرطيات اختزالاً لكلمة نازح المكتوبة بالنسخ أعلى القائمة. للوهلة الأولى لم تبد لي الشرطيات الأربع صفة مؤقتة أو وضعاً طارئاً واستثنائياً. بدت لي اسماً رباعياً بلا هوية. شرطتان في المن وشرطتان في الهامش وخط رأسي أحمر يفصل الورقة المهترئة، وهنا على الشريط الحدودي وجدتني بانتظار قمح لن يأتي إلا وقد أكلت القاطرة جثماني النازح.

لم يأت القمح، فالجراد على امتداد الدروب. واليمن بلد غير مقيم حتى في سنوات استقراره النسبي، وهي مساحة زمنية خاطفة وجانبية لبلد يعيش الملايين من أبنائه خارجه. ولم تعد مهمة التنزيع على عاتق فرد سار مآرب كما في الأساطير، فالفران في كل بيت، والطبول تدق، وفي الحرب لا يوجد تعداد سكاني للضحايا إذ عادة ما تكذب الإحصائيات. لا رقم دقيق يشخص النتيجة المفتوحة على المزيد، لا يوجد إجمالي، فالوطن يموت في أول جثة، في الرقم واحد، وما يلي هو إسهاب ممل. ها أنا نازح، وألح في عيني كاتب العنوتات في القرية شفقة ما، سألني عن

نظريتان حول المكسيك

يجلسان على القهوة ويلعبان طاولة. صوت أت من التلفزيون: أبناء عن سقوط ضحايا مكسيكيين على يد نيران الجيش المصري ينتهبان للصوت. يتوقف صوت النرد على الطاولة. اللاعب الأول يصرخ: ما هذه اللحظة؟ ويلوح طرف ابتسامه ساخرة على شفتي اللاعب الثاني وهو يردد «مكسيكيين». اللاعب الأول ما يزال غاضباً وهو يؤكد أن هذه اللحظة تختلف أي أخبار لتتال من مصر وشعبها، أما اللاعب الثاني فيسترجع تجربة مريرة في حياته عرف فيها شخصاً مكسيكياً، وكان المكسيكي هذا لا يؤمن بالله.

ظل اللاعب الأول مصراً على أن هذا لم يحدث، وأن هذا كله اختلاق من أعداء مصر لتشويه صورة البلد. وكلم صديقه الذي



القتل، وكل من اللاعب الأول واللاعب الثاني كان له مريدون في المقهى. وتصامدت النظريتان مع بعضهما، وبدا المقهى على شفا الحرب الأهلية.

ظلت الأصوات تلو إلى أن أذيع على التلفزيون نص بيان الداخلية الذي يعترف بقتل السائحين المكسيكيين بالخطأ في الصحراء الغربية. نظر كل من اللاعبين إلى بعضها بحيرة. ولم يتأخر رد فعلهما. رفع كل منهما إبهامه لبيان الداخلية تقديراً لنشاعتها في الاعتراف بالخطأ وظلرافعين الإبهام لربيع ساعة كاملة، ثم عادا للطاولة، والأول يقول: وعلى العموم هذا لم يحدث، والثاني: وعلى العموم حدث ولكن لم يكن خطأ.

لا تَمَنُوا بالعمران على الفقراء

ظهرت منذ عدة أيام في شهر سبتمبر/أيلول الحالي حملة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر باسم #تطالب_الجيش_بتنفيذ_مشروع_رملة_بولاق. وأخذ أصحاب الحملة في كتابة تغريدات بهذا المعنى. المنطقة المسماة رملة بولاق تقع في أقصى شمال حي بولاق وخلف أبراج «نايل سيتي» التي تحوي فندق فرمونت وملهى ليليا وعددا من المحال التجارية والسينمات إضافة لبرج ضخم يضم عدداً من المكاتب الإدارية منها شركة «موبينيل» وهي من كبرى شركات الاتصالات في مصر ومجموعة أوراسكوم متعددة النشاطات (ساويرس). منطقة رملة بولاق، وعلى الإخص المنطقة التي طالب أصحاب الحملة بتطويرها، تُسمى «عشش الكفراوي»، وتبلغ مساحتها 4 أفدنة وتسكنها حوالي 600 أسرة، وهي تُصنّف بأنها «غير آمنة» حسب «صندوق تطوير المناطق العشوائية»، كما تسمى «عشوائية» حسب الألفاظ المجتمعية الدارجة. عشش الكفراوي هي منطقة بناها سكانها في أوائل القرن العشرين، والبيوت في حالة عمرانية وإنشائية متدهورة، كما تعاني من نقص شديد في الخدمات الأساسية التي لا تمدّها الدولة بها.

المشروع

في حملتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، نشر أفراد المجموعة صورة لمنطقة عشش الكفراوي بجانب صورة أخرى لأبراج عالية فاخرة تتكون من اثني عشر أو خمسة عشر طابقاً، وكتبوا عليها «عزيزين تحول العشش دي لأبراج زي دي، ونقل الناس فيها، ادمونا». وفي وصفهم للمشروع قالوا: «سكان رملة بولاق يعيشون في عشش غير آدمية على مساحة 4 أفدنة، الأرض ملك الدولة، ولذلك نطالب الدولة برفع العبء عن الأهالي وهدم الأكشاك وبناء أبراج سكنية وسوق تجاري ومحال ومركز ثقافي على مساحة 4 آلاف متر، وأن تستفيد الدولة بالـ12 ألف متر المتبقية لعمل مشروع سكني واستثماري. ويا ريت المشروع ده تقوم به القوات المسلحة، فهي الأصدق والأولى والأكفأ بذلك. فائدة المشروع ستعم على الجميع، سيستفيد الفقراء بالسكن في أبراج فخمة مجاناً، وتستفيد الدولة من الاستثمار في باقي المساحة، وستغير جزء كبير من شكل العاصمة للأفضل». وظلوا يذكرون محاسن القوت المسلحة والجيش ويفندون عيوب المعارضين لهم بذكر مشروع قناة السويس وكيف أن تنفيذه عظيم. كما ذكروا رغبة رجال الأعمال في قطعة الأرض نفسها وكيف يجب أن تمنع عنهم وتستفيد منها الدولة.

الجيش

تتمتع «الهيئة الهندسية للجيش المصري وقواته

المسلحة» بسمة مهنية طيبة، وتشتهر بتنفيذ المشاريع الهندسية بتقنيات وجودة عالية، خاصة مشاريع الطرق والجسور، ومنها مشروع طريق القاهرة – العين السخنة. في السنتين الأخيرتين، بعد 3 تموز/ يوليو 2013 (عزل مرسي واستلام الجيش والجنرال السيسي زمام الأمور) تولت هذه الهيئة عدداً من المشاريع الضخمة والعالمية. ولكن أياً من قياداتها الهندسية لا يظهرون في الاجتماعات والمؤتمرات التي تختص بمناقشات حول السكن والعمران. وهكذا، فتدخلهم الدائم والهام، الذي يُغيّر من خريطة وخطة العمران في مصر، يحدث دائماً بعيداً عن أعين المهتمين والمجتمع المدني. وبالقابل فلا يعرف أحد من هم هؤلاء المطالبين بتولي الجيش لمهمة إعادة إعمار عشش الكفراوي، ولا عن علاقاتهم بالحكومة أو بالجيش، لو وُجدت.

الأهالي

في شهر آذار/ مارس 2013، أعلن عن مشروع لتطوير منطقة رملة بولاق، وخاصة منطقة عشش الكفراوي في جريدة «الحرية والعدالة»، وكانت حينذاك جريدة الحزب الحاكم لجماعة الإخوان المسلمين. ضم المشروع بناء 4 أبراج سكنية بارتفاع 12 طابقاً، تحتوي كل منها على 8 وحدات سكنية، تبلغ مساحة الوحدة 62 متراً مسطحاً. وأفيد أن المشروع يوفر 368 وحدة سكنية و40 وحدة تجارية و8 وحدات إدارية. وأوضح الخبر أنه سيحتل مساحة 4 آلاف متر مسطح، وعليه يتبقى 12 ألف متر مسطح ستباع بسعر 50 ألف جنيه مصري للمتر المسطح الواحد، ما يجعل عائد الأرض يصل إلى 600 مليون جنيه مصري.

ثار سكان المنطقة بشدة عندما وصلت إلى أسماعهم الأخبار المنشورة في الصحف، والتي ذكر بها أن المشروع يتم بمشاركتهم وعلمهم، وهو غير صحيح. فقررنا تنفيذ مسيرة احتجاجية، جرت في 2 نيسان/ أبريل 2013، فساروا من منطقتهم حتى «مبنى ماسيرو» وهو مبنى الإذاعة والتلفزيون الحكومي الرسمي في منطقة بولاق نفسها، ولكنه يقع أقصى جنوبها. ركزت جوانب اعتراض الأهالي على المشروع، في أوجه منها، على أن عدد الأسر في المنطقة يبلغ 600 أسرة وليس العدد المذكور في الجريدة، ما يعني أن نصف السكان سوف يرحلون عنها، وهو ما يرفضونه بشدة. الأبراج الأربعة المعلن عنها تقع في أقصى شمال المنطقة، وهو مكان يقع بجوار شريط السكك الحديدية، الذي تمر عليه كل بضعة ساعات قطارات تذهب من شمال مصر إلى جنوبها، وهو ما سيلف بيوتهم بصخب القطارات وأيضاً باهتزازاتها، هذا بالإضافة إلى الخطر على حياة

أطفالهم في اللعب بالقرب من السكك الحديدية. واعترض عدد كبير من الأهالي على فكرة الأبراج لأنها لا تلائم ثقافتهم، فهم يعيشون في بيوت مكونة من طابقين أو ثلاثة طوابق، ولا يريدون أن ينتقلوا إلى أبراج ويسكنوا في طوابق مرتفعة، لأنهم لا يستطيعون التعامل مع المصاعد ويرفضون تغيير شكل حياتهم اليومية. واعتبروا مساحة الوحدة السكنية (62 متراً مسطحاً) فاعتبروها صغيرة، وليست تعويضاً مناسباً بالرة عن تركهم لبيوتهم التي تبلغ مساحتها عادةً أكثر من 150 متراً مسطحاً، وتعيش فيها عائلات لا أسر، وكيف لهم أن ينتقلوا لوحدة صغيرة كذلك.

لا تَمَنُوا على الفقراء

أصحاب حملة #تطالب_الجيش_بتنفيذ_مشروع_رملة_بولاق لا يعرفون أي شيء عن الأهالي. الصور والمعلومات التي يملكونها وينشرونها توحى أنهم على علاقة بأحد المسؤولين، سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة، لكنهم ليسوا على علاقة بأهالي المنطقة التي يدعون أنهم يريدون إنقاذهم. هذا بجانب أن مشروعهم المقدم هو نفسه المشروع ذاك المقدم من الحكومة وصندوق تطوير المناطق العشوائية، وتدعي تلك المجموعة المطالبة بالمشروع أن الدولة تملك أرض المنطقة. وهذا ليس صحيحاً، حيث تلك الأرض ملك خاص يعود لعائلي الكفراوي والعزاوي.

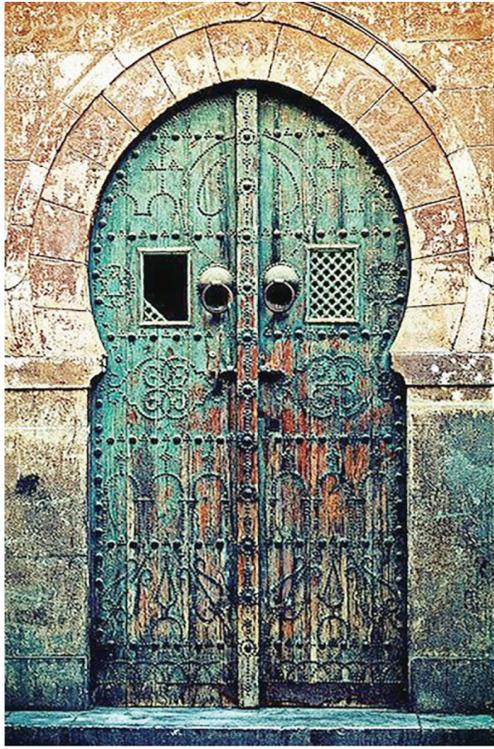
... في أحيان كثيرة، يظن بعض المتخصصين العمرانيين والمعماريين، وحتى العامة، أنهم يحلون مشاكل الفقراء بإعادة تسكينهم في أبراج ذات وحدات سكنية تحوي حجرتين صغيرتين ومكاناً للاستقبال، وهي الوحدات التي تعكس ثقافة الطبقة الوسطى في مصر والعالم. لا يفكر هؤلاء بأن نمط وثقافة الطبقة الوسطى لا يصلحان لغيرها. ظنهم أن تلك الوحدة السكنية بالبرج الفاخر (على حد وصفهم) سوف تغير من حياة مواطني الأحياء المحرومة عمرانياً، بل سوف ترتقي بهم إلى طبقات أخرى. ولكن ذلك في الواقع يجعلهم يعانون، وهو يخلق نوعاً من العنف الاجتماعي داخل أسرهم نفسها، لضيق المساحات التي يعيشون فيها. تحسين وتطوير حياة السكان الذين يقطنون مناطق «بني الأهالي»، أمر محمود بالتأكيد، ولكن لا بد لهذه المبادرات أن تفهم ماهية تطوير المناطق العمرانية التي لا تنفصل أبداً عن البعد المجتمعي. ولا بد من سؤال الناس، أي أهالي تلك المناطق، عن الكيفية التي يرون بها تغيير شكل حياتهم.

أمنية خليل

باحثة أنثروبولوجيا في شؤون العمران من مصر

95.5 في المئة من المصريين يشربون مياهاً غير معالجة بشكل صحيح، علماء أن النفايات ومياه الصرف الصحي تُلقى في النيل الذي يزود المصريين بحاجاتهم من المياه

حلم..
أضحى مبارك



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- عشوائية التثقيف الصحي في مصر: «أسأل مجرباً ولا تسأل طبيباً!» - بسمه فؤاد
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

رمانة

.. بألف كلمة



عمل الفنانة العراقية ستدس عبد الهادي

مدونات

معارك بأسماء براقّة

في تاريخنا، ومنذ القدم، كانت المعارك تسمى على اسم المواقع التي تقع بها، منذ غزوة بدر، مروراً بأحد، إلى العلمين، وواترلو، وستالينغراد، والسويس، والقرق، والهائي... إلخ، أو تسمى وفقاً للزمن الذي وقعت فيه مثل حرب الـ 67، أو حرب حزيران، أو 6 أكتوبر، أو غيرها. وكانت الأسماء تطلق على الحروب أو المعارك بعد نهايتها من قبل المؤرخين. الآن تسمى المعارك بمفردات كأنها تطلق على قصائد شعر أو روايات أدبية أو أفلام سينمائية، وأيضاً يطلق الاسم على المعركة قبل بدايتها، مثل «العدالة المطلقة»: حرب أميركا على أفغانستان، و«عناقيد الغضب»: حرب إسرائيل على جنوب لبنان، و«قسورة»: حرب مصراتة على طرابلس، و«النهران»: حرب مجلس شورى مجاهدي درنة على داعش، وأخرها «معركة الحتف»: حرب الجيش الليبي على الدروع وداعش في بنغازي... إلخ. فهل تسمية الحرب باسم شعري أو تاريخي أو سينمائي محاولة لتجميلها وتلطيفها؟ أم محاولة لتحويلها إلى موضوع للفرجة عبر اسم دعائي؟ أم أنه نوع من التبارك بمفردات وحوادث تاريخية أو دينية من أجل النصر الأكيد؟

الحاصل أن تسمية المعارك بأسماء براقّة وقبل أن تقع هو اختراع حصري للإمبريالية الحديثة.. من صفحة سالم العوكلي (فايسبوك)

عن بعض المعارضة في تونس

رفض المصالحة مع الفساد والمفسدين مطلب شعبي لأغلبية التونسيين، وعدم خروجهم اليوم بالشكل الذي انتظره المنظمون وبالشكل الذي يخشاه رعاة قانون الفساد والإفساد، يؤكد فقط على حجم الإحباط وانعدام الثقة لدى التونسي في مصداقية النخب السياسية الحاكمة والمعارضة. الإنسان العاقل لا يمكن أن يصدق أن من وضع يده في يد المفسدين يمكن أن يكون معارضا جدياً لحلفاء الأوس القريب. أن يصدق أن من تراقع في قضايا الفساد نيابة عن المفسدين وقبض في البدء والنتصف والخاتمة يمكن أن يقف اليوم ضد من قبض منهم بالأوس القريب. وأن من كان في الحكم وتلكاً أو عجز عن محاسبة المفسدين يستطيع أن يحاسبهم وهو في المعارضة.. وأن يقف في معارضة مشتتة لا تزال تحكمها صراعات نخبوية بعيدة كل البعد عن همومه ومشاغله. الإنسان العاقل قد يقبل أن يكون وقوداً في معركة مصير بلده، وقد يقبل التضحية والمواجهة إذا كان ذلك في سبيل مصلحة وطنه ويقبل أن يكون جندياً وراء جنرالات «فلسة»، رغم عدم ثقته في قدراتهم، ولكنه لا يقبل بأي حال أن يرى القضية واحدة والمسيرات ثلاثاً ولا يستطيع أن يقبل أن تتحول معركة ضد الفساد إلى معركة داخل المعركة عنوانها «من الأقوى» ومن «يمثل» ومن هو الجدير بلقب «جنرال المعارضة»..

إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية. من صفحة Gafsaoui Khaled على فايسبوك

لنجعل من المدرسة العمومية قضية رأي عام

كلنا يعرف درجة الانحطاط التي بلغتها المدرسة العمومية. كلنا يعرف أن الفئات الواسعة من المغاربة تضع أطفالها في المدرسة العمومية، فيما تضحي الطبقة المتوسطة بالغالبي والنفيس وتضع كل ما لها من إمكانيات مادية من أجل ضمان تعليم نوعي لأطفالها حيث تختار التوجه إلى القطاع الخاص أو إلى مدارس البعثات الأجنبية. كلنا يعرف أن ما وصلته المدرسة العمومية يؤثر بشكل سلبي على كل مجالات الحياة بل ويؤثر على مسار التنمية وحتى على الأمن والاستقرار اللازم لأي بلد. لا أحد اليوم يثق بزعم الدولة ونيتها في إصلاح التعليم. كل المبادرات التي اتخذت في السابق والتي رصدت لها أموال طائلة لم تؤت أكلها، بل زاد الوضع استفحالا. إنه دليل قاطع على غياب إرادة حقيقية من أجل التصدي للإصلاح. لا أحد ينكر أن القضية أصبحت جد معقدة، وأنه لا يمكن تصور وجود عصا سحرية لإصلاح سريع. لا بد أن الأمر سيتطلب زمناً غير يسير، وأن أجيالاً تمت التصحية بها، وأنه من غير المعقول الاستمرار في التصحية بأجيال أخرى والأسذهب رأساً إلى السكنة القلبية. إحدى الإشارات والعلامات الدالة على وجود إرادة حقيقية هو أن نتطلق من تكليف من هم أهل لذلك من الكفاءات في مختلف المجالات ويتوجه سياسي وطني، لا توجه يخدم أجندات حزبية ضيقة. تكليف فريق من الخبراء الأكفاء النزهاء الذين أظهروا بوضوح وطنيتهم وغيبتهم على المصلحة العامة للوطن ومصالحة أبنائه وبناته.

من صفحة Latifa El Buhssini (فايسبوك)